المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اثر الارادة السياسية في بناء القدرة الاقتصادية للدولة
اسم الكاتب: د. فايق حسن الشجيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2072
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 11:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر الارادة السياسية في بناء القدرة الاقتصادية للدولة

الدكتور

فايق حسن الشجيري(*)

المقدمة

تمثل الارادة السياسية متغيرا يحتل مركز الصدارة في اهتمامات الأنظمة السياسية لذا فقد تزايد الاهتمام بدراسة الارادة السياسية كونها تمثل صلة الوصل بين أهداف النظام السياسي وقطاعات الدول الأخرى.ومع تزايد الاهتمام بها وإمكانية توظيفها في بناء القدرة الاقتصادية .فقد جاء هذا الاهتمام انطلاقا من الاعتقاد السائد بأن إرادة الدولة السياسية تساعد في بناء القدرة عبر استثمار عناصر القوة في الدولة خصوصا وأن بناء القدرة تحتل أهمية كبرى في أولويات النظام السياسي.

من هنا يستمد البحث في هذا الموضوع أهميته من أهمية الارادة السياسية نظرا للتطورات التي شهدها العالم حيث أصبحت البلدان التي تمتلك إرادة سياسية قوية تحتل مركز الصدارة في هرم القوة العالمي هنا يظهر هدف هذا البحث ((في معرفة واقع الارادة السياسية في البلدان النامية والأثر الذي تحدثه في القدرة الاقتصادية)).

ولمعرفة هذا الأثر ينطلق البحث من فرضية مفادها :إن امتلاك النظام السياسي لإرادة سياسية وأضحت المعالم من حيث الثوابت والمتغيرات يساعد في بناء قدرة اقتصادية تنقل البلد من حالة متخلفة إلى حالة أكثر تقدم.

وفي سبيل التحقق من هذه الفرضية فقد اعتمد البحث منهجا وصفيا تحليليا وعلى هذا الأساس فقد قسم البحث على محورين الأول:يبحث في الارادة السياسية والثاني:يبحث في القدرة الاقتصادية واثر الارادة فيه.

الفصل الأول: الارادة السياسية

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

أفضت العديد من البحوث والدراسات إلى نتيجة مفادها ؛إن الارتباط وثيق بين الارادة السياسية وبناء القدرة الاقتصادية ،الانها اختلفت بشأن ترتيب العلاقة بينهما ،فهل للإرادة السياسية اثر أساس في بناء القدرة؟ وهل أنها سابقة للقدرة أم أنها لاحقة عليها

إن الخوض في تفصيلات هذه المناقشة يظهر لنا اختلاف الآراء، وهذا الاختلاف نابع من تعدد زوايا القدرة ذاتها . وذلك بالنظر إليها أداة اوكدافع محرك أو محصلة سياسية.وقد تظهر الارادة مفهوم في حال استخدامها وسيلة لتحقيق القدرة ،كما أنها تتبدى كدافع حين يتوجه تكوين سياسي معين نحو حشد إمكانياته ،وتكثيف جهوده لتحقيق المزيد من القدرة .كما تتبلور القدرة كمحصلة للإرادة وبقدر اشد في التأثير والتحكم والتوجيه.فإذا كانت تلك هي خاصية الارادة فمن الثابت تاريخيا أنها تجسده قبل ظهور القدرة .كما ظهره في تبادل القوة والمنفعة إما لذلك ولإغراض الدقة فالبحث سوف يحدد مفهوم الارادة السياسية،ثم يبحث في مقوماتها حتى نستطيع تحديد دور الارادة في بناء القدرة.

المبحث الأول :مفهوم الارادة السياسية

الارادة :هي مشيئة الأمة الساعية للارتقاء بقدرة الدولة عبر استثمار عناصر القوة المادية بشكل سليم وبما يخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة الأمر الذي يؤكد اثر الارادة المهم في قدرة الدولة( ).

ويظهر الترابط بوضوح أكثر بين الارادة والقدرة ، كون الارادة تمثل الحالة التي تسبق القدرة وتولد الرغبة في العقل ،وبين القدرة التي تمثل العمل .ويعكس حالة الترابد . بين الرادة والقدرة التكامل بين الإستراتيجية التي تتضمن الأهداف العليا للدولة بين الارادة التي تعبر عن المصالح الوطنية.

بذلك تكون الارادة جوهر الفعل الحقيقي، فهي تعكس مكمن القدرة وتأثيرها؛ ذلك إن الإمكانات والموارد المتاحة للدولة لاتؤكد قدرتها إلا في ظل إرادة واعية محركة لها.( )

. جمال علي زهران ،مجلس التعاون العربي محاولة لقياس قوة الدول الأعضاء،مجلة المنار،العدد ( ) ،السنة (() (لندن،)) .

.. محمد. طه بدوي وليلى أمين مرسي ،أصول العلاقات الدولية ،المكتب العربي الحديث، المكان بلا، . (*).

إذن إن الارادة تمثل روح الأمة ورغبتها في رفع قدرتها على التنافس والاحتفاظ بمركز متقدم في هرم القوة، الأمر الذي سيعمق مشاعر القومية داخل القوى الكبرى بكل مايتضمنه ذلك من مخاطر على استقرار العلاقات الدولية ولعل حالة الذعر من اليابان التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى أوربا هي خير دليل على ذلك.( )

إن البحث في المثال السابق يظهر بوضوح اثر الارادة النابعة من روح الأمة في اليابان للارتقاء بالنموذج الياباني،حيث تتمتع اليابان بقدرة اقتصادية عالية تجعلها تحتل مركز متقدم في هرم القوة العالمي،ويعود ذلك إلى الإرث الممتد للنظام ألقيمي،ومن ضمنه الأخلاقي السائد في اليابان منذ قرون ،فهذا استمر على الطاعة والتربية والتمسك بالتقاليد الموروثة،والسيطرة على الذات ونبذ الفردية فضلا عن الانغماس في العمل.

هذه الخصائص جعلت اليابان تتمتع بتراكم معرفي ومالي عال نسبيا انعكس على أدائها الخارجي بشكل أفضل من محاولات توسعها الإقليمي الذي مارسته في ثلاثينات القرن العشرين .( )

فالإرادة تمثل مكونا حضاريا يمكن استثماره ليتحول إلى انجاز على ارض الواقع عبر تفعيل عناصر القوة ونقلها إلى حالتها الحركية .ويظهر هذا التطبيق بوضوح أكثر في مجال النفوذ الثقافي لفرنسا حيث يتجاوز هذا المجال قوتها المادية بدرجة كبيرة ،والأمر نفسه ينسحب على بريطانيا حيث تعتبر الدراية التقنية لبريطانيا في مجال الهندسة المالية متفوقة على القوة المادية لبريطانيا بدرجة لاتقارن.( )

المبحث الثاني:مقومات الارادة السياسية

يؤكد البحث في العلاقة ما بين الارادة والقدرة على ضرورة توافر ثلاثة عناصر تعد مقومات أساسية لبناء الارادة : ( )

. (ريكاردو بيتريلا،تدويل الاقتصاد عن طريق القدرة التنافسية،مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مرك(الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،العدد ( ) ( ) ( ) .).

.. جوزيف اس ناي وليام اي واينر،المعلوماتية الأمريكية: موار قوة المستقبل ،ترجمة شامل سرسم،مجلة شؤون سياسية، (بغداد: الجماهير، العدد ((__) ،السنة الثانية ،)_)) .

.. زكي العايدي وآخرون،المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، (القاهرة: : (سيناء للنشر،) ( ) .

. عبد المعطي محمد عساف إدارة التنمية دراسة تحليلية مقارنة جامعة الكويت

- ضرورة وجود نخبة حاكمة تحرك وتوجه عمليات التحديث.
- عقيدة سياسية تعطي السلطة وبرامجها صفة المشروعية.
- سلسلة من الأدوات التي تمكن الدولة بأن تقوم بتنفيذ برامجها.

ومن خلال تحديد هذه المقومات يبرز لنا اثر الدولة المركزي في بناء الارادة خصوصا في البلدان النامية: إن إسناد بناء الارادة الموحدة لايمكن تحقيقه في بلد نام عن طريق المبادرة الخاصة لذا لايمكن للدولة أن تكتفي بتوفير الشروط الأولية الملائمة لبناء الارادة وتترك الأمر بعد ذلك للمبادرة الفردية (كما حصل في اليابان) .

بل عليها أن تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم عملية بناء الارادة وتوحيد جهودها نحو بناء القدرة .

وفقا لهذا التحليل فإن المشكلات التي يتوجب على قادة الدول النامية حلها ليست مشكلات سياسية واقتصادية فحسب. بل هي مشكلات حضارية أيضا. فالمطلوب منهم دمج جهود وحاجات لاتنتمي إلى عصر واحد وهكذا فان "نقص التطور "يستدعي فيض السلطة لدمج الجهود كما يستدعي الفراغ الهواء ( ).

يفضي هذا الفهم لتوضيح العلاقة بين الارادة ومقوماتها لفهم أثرها وتحديد خصائصها (ويمكن تحديد خصائص هذا الأثر من متابعة الآثار المترتبة على تغلغل واختراق نمط الارادة لتشكيل بناء القدرة الاقتصادية وأثره في أعادة بناء الأنساق المكونة لها . أم بناء نسق القدرة فقد بداء مع إعادة تشكيل الكيانات السياسية وظهور فكر وسياسات التنمية بعد استقلال البلدان النامية السياسي فإن الدول الوطنية هي التي أخذت على عاتقها بلورة مفهوم محدد يرتكز على أسس وطنية للإرادة محاولة لطبع هذه الارادة بطابع خاص يدفع البلد باتجاه بناء قدراته الذاتية ومن ضمنها القدرة الاقتصادية وهذا الأمر يتطلب البحث في مقومات القدرة وهي:

أولا:وجود نخبة حاكمة تحرك وتوجه عمليات التحديث لبناء الارادة

ينطلق العديد من خبراء السياسة من فرضية مفادها وجود علاقة بين النخبة الحاكمة التحديث بغض النظر عن الفرو قا الأيديولوجية بين النخب وتؤكد

. جور طرابيشي. الدولة القطرية والنظرية القومية. (بيروت: : (الطليعة:) ( ) .

الدراسات على ضرورة توافر ثلاثة عناصر اساسية ترتبط بالنخب السياسية المسؤولية عن التحديث:( )

.وجود نخبة حاكمة توجه النسق السياسي.

..عقيدة تضفي على السلطة وبرامجها وبرامجها صفة المشروعية.

..سلسلة الأدوات التي يمكن من خلالها أن تقوم بتنفيذ برامجها.

أما الفريق الأخر فيشير إلى اثر النخبة في بناء الارادة ويرى إن مهمة بناء أفراده لايمكن تحقيقها في بلد متخلف عن طريق إيجاد آليات دستورية لتداول السلطة لهذا لايمكن للدولة أن تكتفي بإقامة الشروط الأولية للحكم وتترك الأمر بعد ذلك للمبادرة الفردية (كما حصل في اليابان))بل الأمر يتطلب وجود نخبة تسهم في عملية تنظيم) بناء الإرادة( ).

ذلك إن المشكلات التي يتوجب على قادة الدول النامية حلها ليست مشكلات اجتماعية فحسب (بل سياسية ومشكلات حضارية ترتبط بالموروث الحضاري والاجتماعي (فالمطلوب من النخبة الحاكمة دمج جهود وحاجات لاتنتمي لعصر واحد لعصر واحد لصنع إرادة سياسية ترتبط بخصوصية الدولة وبنائها الاجتماعي (وقد حدث هذا في العديد من البلدان مثل اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (وكانت قد اضطرت إلى تعزيز بنية الدولة بسبب تبدل علاقات "البنية الفوقية " النخبة الحاكمة مع طبقات المجتمع الأخرى بفعل الآليات الجديدة التي اعتمدتها الدولة كالإصلاح الاقتصادي "والتأميم الواسع للملكيات الرأسمالية الكبيرة "وانجاز خطط التنمية من اجل بناء القدرة الاقتصادية .

ثانيا:عقيدة سياسية تضفي على السلطة وبرامجها صفة المشروعية

لما كانت للدولة علاقات اجتماعية جاءت تعبيرا عن التوزيع الفعلي للقوى السياسية في حقل معين للمهمات والصراع :فإنها أصبحت في المجتمعات المتقدمة تجسيدا لوحدة التكوين الاجتماعي :فبناء الارادة يتطلب درجة مرتفعة من الوعي السياسي وعملية بناء القدرة الاقتصادية (التي تشكل الهدف الرئيس لجميع الأنظمة

. اجانسي ساكس. نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة. ترجمة سمير عفيفي (القاهرة: الهيئة العامة للتأليف(والنشر) .

. فالكووسكس. وجهة نظر ماركسية حول مشكلات التنمية في العالم الثالث. (بيروت: : (الحقيقة:):) .

الوطنية) تحتاج إلى عقيدة سياسية تساعدها على إدارتها والارتقاء بمستواها ففي غياب الارادة التي تبلورها السلطة في إطار عقيدة سياسية تتمتع بالمشروعية لايمكن تنمية القدرة الاقتصادية لذا كانت العقيدة السياسية مناهم الاحتياجات في هذا الصدد( ).

وهكذا ارتبطت مشروعية العقيدة السياسية بتدخلها في توحيد الإرادة من اجل بناء القدرة وهو ارتباط فرضته عوامل بنائية داخلية وخارجية أسهمت في بناء النسق السياسي والاقتصادي.

ثالثا:وجود سلسلة من الأدوات التي تمكن الدولة بأن تنفذ برامجها.

اتخذ نمط الدولة في التشكيلات الاجتماعية النامية إشكالا متعددة مقارنة بنمط الدولة في التشكيلات المتقدمة .وأضطلع هذا النمط بوظائف وادوار تاريخية في تطور التشكيلات النامية في مراحل استقلالها الأولى .ويمكن التميز بين ثلاثة نماذج محددة يمكن تعتمدها الدولة في بناء قدرتها الاقتصادية( ).

- النموذج الاشتراكي سيطرة الدولة على الرأسمالية التقليدية أو القطاع والسيطرة شبه الكاملة على وسائل الإنتاج في سبيل صياغة توجه عام يدعو إلى بناء الإرادة الوطنية عبر استخدام وسائل الإنتاج.
- تغذية الطبقات الرأسمالية الوليدة بصورة نشطة .ي بعض الحالات يمتد هذا الأثر إلى توليد هذه الطبقات من العدم من خلال اضطلاع الدولة بمهام التراكم الرأسمالية لصالح فئات وشرائح خاصة ترى أنها ستقود المجتمع عبر التوظيف لبناء إرادة وطنية.
- دعم الدولة للقطاع الخاص عن طريق توظيف هياكلها المالية والنقدية وصياغة سياسات اقتصادية محلية للأنشطة الخاصة.والى جانب الاستثمار في البنية التحتية يقوم القطاع العام بمساندة القطاع الخاص في مختلف مجالات العمل الاقتصادي لإيجاد تكامل اقتصادي يعزز التكامل السياسي المسؤول عن صياغة الارادة الوطنية.

. احمد زايد. الدولة في العالم الثالث (القاهرة:دار الثقافة للنشر والتوزيع.). ( ) . .

. رمزي زكي الاقتصاد العربي تحت الحصار دراسة في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع اشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية:)) (.

ويرتبط تبني الدولة لنموذج أو أخر من هذه النماذج في صياغة الإرادة الوطنية معتمدة على الجانب الاقتصادي واختيار احد هذه النماذج يعتمد على نوعية النخبة الحاكمة وطبيعة التشكيلة الاجتماعية_الاقتصادية القائمة داخ_ الدولة،وقوة تجانس القوة الاجتماعية الفاعلة ومدى سيطرتها على أجهزة الدولة، وهل هذه الأجهزة هي جزء من القيم الاجتماعية المسيطرة؟

وإذا كانت عملية بناء انساق الإرادة السياسية التي تمت بعد حصول البلدان النامية على استقلالها السياسي وقد أظهرت نوعامن الاستقلالية النسبية ،فإن بناء نسق الإرادة يظهر تبعية شديدة لضغوط المتغيرات الخارجية (الإقليمية والدولية) على حد سواء،فقد تم تشكيل النموذج الاقتصادي وفق النسق السياسي الحاكم، حاملا معه خصائص معينة فرضتها استراتيجيات وسياسات طرحها الفكر السياسي السائد واتسمت خطوطها العامة بمايلي( ):

(.التأكيد على التحديث بريادة الدولة.

..تعظيم أثر المشاركة الشعبية.

..توسيع قنوات الاتصال الجماهيري.

..الإيمان بفاعلية المشاركة الشعبية .

..التوسع في تشكيل أنظمة التحضر ،وتعظيم دالة الرفاه الاجتماعي.

الفصل الثاني:القدرة الاقتصادية

باتت القدرة الاقتصادية حاجة ملحة للدول؛ لتضم : دوام التنمية ورفع مستويات أداءها الاقتصادي، فالقدرة ترتبط بالأداء الاقتصادي الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى.من هنا أصبح من الضروري وضع تعريف محدد للقدرة الاقتصادية،حيث تمثل المحصلة النهائية لتفاعل الموارد المادية والفكرية في رفع الكفاءة وتحفيز الاستثمارات الخارجية،وإيجاد فرص للوصول إلى الأسواق الدولية.وكل ذلك يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

وبذلك أصبحت القدرة الاقتصادية للدول الشغل الشاغل للسياسيين والاقتصاديين، والحكوما . التي أصبحت تشيد في كل وقت بالاعتماد المتبادل

. الارادة وبناء القدرة،شبكة المعلومات الدولية موقع الحرمين . .

والأفكار التي تدعم القدرات الاقتصادية، وذلـ انطلاقا من إرادة الأنظمة السياسية بالسيطرة على الأسواق عبر مشروعاتهم القومية.

المبحث الأول: مفهوم القدرة الاقتصادية والقوة

تعكس القدرة الاقتصادية معنى ذا أطار شمولي ينطوي على الأداء الاقتصادي والاجتماعي : وهي أي قدرة تنطوي على جانب معنوي وآخر مادي وبذلك يمكن تعريف القدرة بأنها "محصلة حالة التأثير الاقتصادي النابعة من تفاعل عناصر القوة الاقتصادية للدولة في ظروف معينة، ولتحقيق أهداف معينة ترسمها عقلانية الإدارة السياسية للدولة، وتتناسب مع أدراك الدولة الصحيح لمستوى القدرة التي تملكها والتي تؤهلها لفرض إرادتها أثناء تفاعلها مع العالم الخارجي بشكل يتناسب مع المصلحة الاقتصادية للبلد في فترة زمنية معينة، الأمر الذي يتيح للبلد التأثير في البلدان الأخرى بدرجة اكبر مما هي تؤثر فيه "([1]) فالقدرة الاقتصادية تنطوي على جانبين هما :

- عقلانية الإدارة السياسية وإدراكها الصحيح لمستوى القدرة التي تمتلكها.
- التمتع بالكفاءة لمنافسة الدول الأخرى في هرم القوة الدولي وفرض إرادتها على الأطراف الأخرى بدرجة أعلى نسبيا مما تفرضه الأطراف الأخرى.

على وفق المفهوم السابق فإن القدرة الاقتصادية ترتبط بالكفاءة التي تقود إلى الانجاز المتمثل بفرض إرادة المقتدر على الأطراف الأخرى. وهي ناتج تنفيذ سياسات (رشيدة) على مستويين الأول يرتبط بالقدرة الداخلية والأخر بالقدرة الخارجية.([2])

– **المستوى الأول** : القدرة الداخلية وهذا المستوى يرتبط بمفهومين هما القدرة على المستوى السلوكي، أي التأثير على قرارات وسلوك طرف أو أطراف أخرى، والمفهوم الأخر القدرة على المستوى الشكلي، يعني هذا المفهوم قدرة الاقتصاد على تنميط العلاقة مع الأطراف الأخرى من خلال وضعها في شكل معين يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

---

[1] . فايق حسن، التمويل الدولي عبر الشركات متعدية الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة،أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة النهرين:كلية العلوم السياسية،) .

[2] . نفس المصدر السابق،ص ص ، _ .

من خلال البحث في مفهوم القدرة، تبرز لنا العلاقة ما بين القوة والقدرة الاقتصادية، عبر عد الاولة تمثل أدوات التأثير، والثانية تعبر عن توظيف هذه الأدوات لتوليد التأثير اللازم، فنجد أن قوة الدولة تقاس بقدرتها على تعبئة الموارد المادية والبشرية وما تتمتع به من ثقل سياسي في علاقته بالدول الأخرى.(·)

فالقوة تدل على الوسائل المادية والعينية كالقوى الاقتصادية والقوى البشرية في الدولة، أما القدرة فتدل على مجموع تلك القوى من حيث أمكانية وضعها موضع الفعل أو قيد الاستعمال في ظروف معينة وبأهداف معينة.

أن القوة خاضعة للقياس التجريبي، أما القدرة فخاضعة للتقدير النظري كونها تنطوي على عناصر غير مادية مثل العقلانية والإرادة والإدراك.(·)

مما سبق يمكن القول أن القوة هي مجموع العناصر المادية في حين أن القدرة هي توظيف هذه العناصر بشكل ايجابي مطروح) منه السلبيات والمشاكل داخل الإطار الطبيعي للدولة.(·)

المبحث الثاني : مقومات القدرة الاقتصادية

تنطوي القدرة على العديد من المقومات، فإذا كانت تهدف وفق المفهوم الذي يحدده البحث "فرض الارادة على الأطراف الدولية الأخرى "، فإن هذا الفرض يتطلب وجود عدة مقومات تشكل ركائز القدرة الأساسية.

.. الإدراك : تبرز أهمية هذا المقوم من حيث كونه يشكل الحافز المحرك للإدارة السياسية في الدولة نحو تنمية قدراتها : فهو يظهر قوة دافعة لإحداث تغيير في سلوك الدولة يحقق مصالحها عبر استثمار عناصر القوة بالشكل الذي يؤهلها أن تؤثر في سلوك الدول الأخرى، بما يتناسب مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها،

: . احمد زايد، مصد سبق ذكره، ص .

. ملحم قربان ،قضايا الفكر السياسي ،ط ..(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع،)

.

. إسماعيل علي السعد، نظرية القوة مبحث في علم الاجتماعي السياسي، (الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،).) .

فالإدراك يرتبط بالقدرة على الاستنباط عبر ربط المعرفة بفكرة المنفعة العملية وهو يعتمد على "قوتين رئيستين وهما الإحساس والتخيل ".( )

. التحديث : يقصد بالتحديث التكيف الايجابي الذي يأتي مستجيبا لمصلحة الدولة الاقتصادية في إطار اقتصاد عالمي أضحى لرأس المال الفكري فيه أثرا متزايدا في عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي، فالقدرة مرتبطة عمليا بالنمو الاقتصادي والتي وفقا للنظريات الاقتصادية الجديدة تتناسب مع مستوى التقنيات في البلد. المعرفة تشكل الركن الأساس للتحديث، حيث تتيح حفظا هائلا للموارد، وتعزز الوصول إلى الاستخدام الأمثل الذي يحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي المعزز للقدرة.( )

. العمالة الماهرة : تدخل العمالة مقوما للقدرة الاقتصادية، كون قدرة الدولة العاملة تقاس تبعا لنسبة العمالة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل، ويتخذ تأخر سن الدخول إلى قوة العمل (دون أن يعني ذلك البطالة)مؤشرا على طول فترة التدريب والتعليم التي هي من شروط الأعمال عالية المستوى، وأيضا قدرة الدولة على أعالة أفرادها مدة أطول قبل الدخول لميدان العمل.( )

. قطاع الأعمال : ينطوي الهدف من فهم دور قطاع الأعمال في تعزيز القدرة الاقتصادية ارتكازا على الهدف العام لمؤسسات الأعمال : تحسين قدرة الإنتاج على المنافسة ورفع الكفاءة الإنتاجية عبر الانفتاح على المنافسة الدولية، اي جعلها تعمل في بيئة تنافسية داخليا وخارجيا( ).

. توظيف واستغلال الموارد الطبيعية: تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة والمعادن الخام، والمواد الغذائية والزراعية، والواقع أن توفير هذه الموارد للدولة يشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يشكل أهم مقومات القدرة الاقتصادية( ).

)‥ احمد عبد الجواد، إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربي، (القاهر(: دار قباء للطباعة والنشر(والتوزيع،) ( ).

. الأمم المتحدة، الاسكوا،التكنولوجيا الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في قطاعات مختارة،نيويورك وجنيف، .

. عمر فاروق السيد رجب،قوة الدولة دراسة جيوستراتيجية،(القاهرة مكتبة مدبولي،) .

. مهدي الحافظ وآخرون،ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية ،مجلة المستقبل العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد( )) . . .

)). محمد السيد سليم، تحليل) السياسة الخارجية، ط). (القاهر(:مكتبة النهضة المصرية،)) .

فقد تتفاوت قدرات الدول تبعا لدرجة استغلالها لمواردها الطبيعية، وتحويلها إلى موارد اقتصادية أي من حالتها الخام إلى حالة تجارية أو صناعية تساهم برفع الناتج المحلي الإجمالي عن طريق ما تحققه من أرباح( ).

. الناتج المحلي الإجمالي : أن الأساس الذي يرتكز عليه نمو الناتج المحلي هو البحث والتطوير، فالاستثمار في هذا القطاع يرفع معدل الناتج المحلي عبر زيادة الإنتاجية من خلال ارتفاع إنتاجية العوامل الكلية، بذلك يكون الناتج المحلي المقوم الأفضل للقدرة الاقتصادية، وهذا ما تضمنه تقرير المنافسة العالي لعام معرفا القدرة بأنها "تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي من خلال متابعة مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"(").

. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي :الدين العام يشكل ابرز المتغيرات المفضية إلى ضعف القدرة الاقتصادية للدولة، حيث يرتبط بعلاقة عكسية معها اي كلما انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي زادت القدرة الاقتصادية والعكس صحيح، حيث تمثل النسبة المنخفضة للدين العام مؤشرا لقدرة البلد على تمويل مشاريع الاقتصاد الوطني، والمحافظة على درجة نمو عالية تولد فوائض مالية تسهم بخفض الديون المتراكمة، في حين أن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ينعكس بشكل سلبي على القدرة الاقتصادية؛ حيث يمنح تراكم الديون الأطراف الدائنة القدرة على فرض شروط قاسية بعضها يتعلق بطبيعة السياسات الاقتصادية وتغيير الاتجاه العام لاقتصاد البلد المدين في منح قوى السوق دورا مركزيا في ادراة وتوجيه الاقتصاد الوطني( ).

. عمر فاروق السيد رجب، مصد سبق ذكره، ص .

. أسامة عبد المجيد عبد الحميد، القدرة التنافسيةلإقتصادياتمجلس التعاون الخليجي ،المجلة العراقية للعلو الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية،المجلد( )،العدد( )،بغداد، .).

. فايق حسن،اثر سياسات الانفتاح الاقتصادي في السيادة الوطنية،رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة النهرين:كلية العلوم السياسية ،) .

المبحث الثالث:دور الارادة السياسية في بناء القدرة

تنطلق أهمية البحث في اثر الارادة السياسية في بناء القدرة من الترابط القائم بين الارادة والقدرة على أساس أن الارادة تشكل الركن المعنوي للقدرة الاقتصادية،وبما أن النظام السياسي للبلد يمثل أرادة الدولة المعنية ببناء قدرتها الاقتصادية،فإن موقف النظام السياسي منى القدرة الاقتصادية يحتل أهمية كبيرة خاصة وان الاستقطاب الدولي يشير إلى أن العالم ستحكمه على الأرجح قطبية من نوع مختلف تنخفض فيها أهمية القوة العسكرية لصالح القدرة الاقتصادية .التي تتيح للدولة ممارسة القوة بواسطة السياسة بهد . تحقيق مصالحها،بجانب القوة العسكرية اي أنها تعمل على مزج عناصر القوة جميعا.

اي أن الافتراض الأساس هنا هو:أن بناء القدرة الاقتصادية يرتكز على الارادة السياسية،ولكن هناك عملية وسيطة،هي:المطلب السياسي والجهات التي تسهم في بلورة المطلب السياسي هي( ):

(.النخب السياسية

..هيكل المؤسسات السياسية

والمطلب السياسي يمثل اختيار بديل من بين جملة بدائل تؤثر عليها النخب السياسية وهيكل المؤسسات.حيث يأتي هذا المطلب متسقا مع عملية تجميع المصالح داخل المجتمع.

وللطريقة التي تجمع بها المصالح عامل حاسم ومهم في توحيد الارادة السياسية المعبرة عن المجتمع والتوحيد يأتي عبر:السياسات الاقتصادية والاستقرار والمشاركة السياسية والحرية،فمن خلال تجمع المصالح تتجمع رغبات المواطنين ومطالبهم في بوتقة الارادة السياسية المعبرة عنها.اي أن الارادة السياسية هي نتاج

. زينب عبد العظيم، صندو النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية جوانب سياسية(دراسة للإصلاح الاقتصادي في غانا وشيلي ومصر) (القاهر(:كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد( ))
.(((

عدد من احتمالات سياسية يعبر عنها عدد قليل نسبيا من الأفراد الذين يقررون السياسات وهؤلاء هم النخب السياسية.إذ يمكن التمييز بين فئتين من هذه النخب( ):

- **الأولى: الوطنيين،** سادت خلال خمسينيات القرن العشرين في الدول النامية رؤى تشجيع التركيز على التصنيع وبناء القدرات الذاتية، واعتمدت سياسات توحيد البناء المجتمعي من أجل أيجاد أرادة موحدة لبناء القدرة الاقتصادية.

- **الثانيــة : نخــب المتعــولمين،** وأغلبهم من التكنوقراط الذين تفاعلوا مع الشركات متعدية الجنسيات ومؤسسات بريتون وودز، وقد تلقت هذه النخب المساعدات ليتربعوا على مقاعد الرئاسة في مؤسساتهم الوطنية. وهذه النخب اعتمدت سياسة تشجيع الصناعات الموجهة للتصدير والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، لذلك نجد أن البدائل السياسية في بلدان هذه النخب اتجهت بشكل مباشر للاعتماد على التمويل الدولي لبناء القدرة الاقتصادية وسعت هذه النخب لإيجاد بيئة متوحدة تتقبل هذه السياسات الاقتصادية.

- من ذلك نستنتج بأن النظم السياسية تختلف باختلاف النخب المسيطرة عليها وهيكل المؤسسات السياسية المختلفة في نخبها الحاكمة وسياسات تجميع المصالح المفضية لبناء القدرة؛ وهذان النوعان هما:

. الأنظمة السياسية التسلطية

. الأنظمة السياسية الديمقراطية

المطلب الأول: الأنظمة السياسية التسلطية

فرضت وحدانية السلطة في هذه الأنظمة وحدانية اقتصادية بنيت على أساس القطاع العام والانغلاق على الاستثمارات الأجنبية، حيث نجد أن النخب السياسية في هذه النظم عملت على تكييف مؤسسات النظام وحددت آليات عملها بالطريقة التي تخدم هيمنتها وأستمراريتها في السلطة.

لقد تركزت هذه الأنظمة السياسية في سبيل توحيد القوى المجتمعية لصياغة أرادة سياسية تدفع باتجاه تبني إستراتيجية اقتصادية تمتاز بدرجة عالية من الانغلاق

. عبد الحي يحيى زلوم،نذر العولمة،ط (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،التاريخ بلا) .

) ـ .

النسبي في تعاملاتها الخارجية والثبات على نماذج اقتصادية تمتاز بالجمود وعدم التجديد.

وذلك يرجع إلى كون هذه النخب عاجزة أن تسبب وتحدد أين تقع مصلحة الدولة بشكل دقيق في حال تطبيق سياسات اقتصادية جديدة، وحتى الاقتصاديون في الدول النامية الذين يؤيدون أحداث تغييرات في السياسات الاقتصادية الكلية، عادة ما يكونون غير قادرين على تحديد تأثيرها. فهم يفتقدون إلى النماذج التي تمكنهم من اكتشاف أثر السياسات الاقتصادية الجديدة على الاقتصاد الجزئي( ).

من هنا تبرز قيمة "الإقناع "بمعنى أن المدافعين عن سياسات اقتصادية أو مفاهيم أيديولوجية معينة يمكنهم اكتسابها في ظل هذا المناخ من عدم التأكد، عبر الاتجاه نحو تشكيل وتكوين عقائد المواطنين لبلورة أرادة سياسية تنطوي على مفاهيم تقنعهم بقبول حكمها.

يقول جان جاك روسو في تعبير موجز عن "الإقناع ": [لن يكون الأقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائما، ألا أذا حول القوة إلى حق والطاعة إلى واجب] ( )

وتحاول الأنظمة السياسية في أطار سعيها لتحويل الطاعة إلى واجب، بناء مؤسسات سياسية تعكس تجميع مصالح في أطار أرادة موحدة تحافظ على النظام وتدافع عن مصالحه على أساس أن المؤسسات هي تعبير سلوكي للإجماع الأخلاقي والمصلحة المشتركة( ).

وبما أن المؤسسا (السياسية تشكل الإطار الذي يدور بداخله الصراع السياسي، والذي في ظله يتمكن السياسيون الطامحون من تحريك الساخطين على النظم القائمة ؛ فأن السلوك السياسي يتشكل بفعل هذا الهيكل وهذه القواعد. ويوجه السياسات الاقتصادية على أسس القناعة بالنسبة للنخب الحاكمة ؛ وطنية كانت أم العولمة.

. زينب عبد العظيم، مصد سبق ذكره، ص . .

. نقلا عن صامويل هنتنغتون،النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ترجمة فلو عبود،ط (بيروت: : الساقي، :) . . .

. المصدر نفسه،ص . .

أن الافتراض الذي ساد لمدة طويلة هو أن بناء الإرادة السياسية يمكن أن يتحقق بصورة أفضل عن طريق نظام سياسي سلطوي، ويكمن وراء هذا الاعتقاد إدراك أن نمط السياسات الاقتصادية المعتمد يولد رابحين وخاسرين.وأن الخاسرين من المتوقع أن يقاموا ذلك التعبير، ومن ثم بناء الارادة يتطلب أكراها( ).

وهنا تظهر أهمية النخب السياسية، ففي الأنظمة التسلطية القوية، تدعم السلطة التنفيذية صانعي القرار والتكنوقراط وتحميهم من مواجهة ضغوط الخاسرين، وتحتفظ الحكومة بدرجة عالية من الاستقلالية بعيد(عن القوى السياسية الداخلية في صياغتها للسياسة الاقتصادية، لذلك نجد أن هذه الدول تمتلك قدرة أكبر على تنفيذ السياسات الاقتصادية لبناء القدرة الاقتصادية( ).

أما في الأنظمة السلطوية الضعيفة تكون الحكومات غالبا(غير مستقرة ، ولا تمتلك أرادة سياسية واضحة المعالم ومحددة الأهداف، ومن ثم فإنها تصبح غير قادرة على صياغة أو تطبيق برامج متماسكة من أي نوع، ومن هنا فإنه ينبغي توقع اختلاف أداء الأنظمة السلطوية باختلاف مدى قوتها( ).

المطلب الثاني: الأنظمة السياسية الديمقراطية

تختلف الأنظمة الديمقراطية في موقفها من اعتماد سياسات اقتصادية أكثر أنفتاحا(بالاعتماد على عراقة الأنظمة الديمقراطية، ففي الأنظمة الديمقراطية الحديثة التي تأتي في الغالب إلى الحكم بعد أن تفسح لها الأنظمة التسلطية المجال، نتيجة فشل الأخيرة في التغلب من خلال القهر على المشكلات الاقتصادية والصراعات السياسية . ويواجه القادة الديمقراطيون الجدد بمطالب مكبوتة من قبل، وتوقعات اقتصادية واجتماعية مرتفعة وضغوط قوية لمكافأة المؤيدين والجماعات الجديدة( ).

. زينب عبد العظيم، مصد سبق ذكره، ص .

. راج سعد الدين عبد الله، " . " الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضاي عامة ونظر مستقبلية من ندوة(دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق)). (بيرو (مرد(دراسات الوحدة العربية، :)) _ .

. زينب عبد العظيم، مصد . سبق ذكره، ص .

. زينب عبد العظيم، مصد سبق ذكره، ص .

أي أن نمط بناء الإرادة السياسية توحيد القدرات الوطنية يأخذ أتجاها مغايرا للأنظمة التسلطية :قائ على الانفتاح حيال مطالب المجتمع والقوى السياسية في سبيل تحقيق أعلى قدر ممكن من بين الاتجاهات الاجتماعية والسياسية المختلفة. ويلحظ على الأنظمة الديمقراطية حديثة العهد أنها تنطوي على عملية تغيير أساسية في مؤسسات صنع القرار بصورة تفوق ما يرافق عملية تغيير الحكومة في الديمقراطيات الراسخة. ومع تزايد المطالب الاجتماعية وعدم التأكد الذي يواجه القادة السياسيون ومصلحة النخبة السياسية الجديدة في دعم الخبرة الديمقراطية الوليدة؛ لذلك نجد أن تلك النخب تتجه إلى أتباع برامج توسعية أكثر أنفتاحا على الخارج في محاولة لمواجهة التوقعات وتقليص الصراع الاجتماعي عبر أحتوأه بانفتاح اقتصادي يوظف الموارد الوطنية ويستثمر الفرص الدولية لبناء القدرة الاقتصادية عبر خلق حالة من الاستقرار السياسي الموحد في أطار أرادة سياسية واضحة؛ لذلك يأتي الانفتاح الاقتصادي معبرا عن تعدد المراكز الاقتصادية المكملة لتعدد المشاركة السياسية في أطار سعي الأنظمة الديمقراطية لاحتواء التناقضات وإيجاد حالة من الاستقرار السياسي، حيث ترى الأنظمة الديمقراطية الحديثة تركة ثقيلة من المشاكل السياسية والاقتصادية نتيجة التسلط والفساد وسوء استخدام الثروات، مما يضطرها إلى تطبيق برامج أصلاح اقتصادية وسياسية.

أما بالنسبة للديمقراطيات الراسخة فالأوضاع تختلف عن تلك القائمة في الديمقراطيات الحديثة، فالصراعات بين الجماعات المختلفة ليس من المتصور أن تترية، والقادة السياسيون على الرغم من أنهم مقيمون بالتأييدخذ صور مباريات صفرية، والقادة السياسيو . على الرغم من أنهم مقيمون بالتأييد العام لهم، الاانهم يواجهوا شكوكا فيما يتعلق بولايتهم،وحيث أن الأفق الزمني سيكون أطول بسبب رسوخ البناء المؤسساتي والثبات الدستوري،فإن القادة السياسيين يمكنهم استثمار مدد ولايتهم لاتخاذ مبادرات (أصلاحية)ذات تكلفة قصيرة المدى،مع ثبات الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية القائمة على اللبرالية المتناسقة مع اللبرالية السياسية،حيث من المتوقع أن تحقق هذه المبادرات الاصطلاحية المكاسب على المدى الطويل.([1])

. عبد الحي يحيى زلوم ،مصدر سبق ذكره،ص .

تظهر الأنظمة الديمقراطية درجة اكبر من الاستمرارية السياسية وإرادة واضحة المعالم ومتناسقة الأهداف تسهم بشكل فاعل في رفع معدلات القدرة الاقتصادية للبلد.

الخاتمة:

يتضح مما تقدم وبعد التعرف على واقع الإرادة السياسية في البلدان النامية وقيام الدراسة بتحليل آثارها في القدرة الاقتصادية : أن للإرادة السياسية الأثر الفاعل في بناء القدرة وهذه الأهمية جعلت الدراسات التي تهتم بالإرادة السياسية تشهد تطوراً ملحوظاً، وقد جاء هذا التطور في أطار الجهود المبذولة من قبل الدول النامية للاستثمار، هذا العنصر الفاعل كمكون أساس لقوة الدولة فقد امتدت هذه الجهود لتطوير الأطر التشريعية والمؤسساتية لجعل الأنظمة السياسية لهذه الدول معبرة عن

أرادة سياسية واضحة المعالم ومتكاملة البنى من أجل بناء قدرة اقتصادية تنقل البلد إلى مركز أكثر تقدما في هرم القوة العالمي، وقد أخذت معظم البلدان النامية تعمل على هذا الجانب سواء كانت بلدان ذات أنظمة تسلطية أم أنظمة ديمقراطية، فالقدرة الاقتصادية صرح وطني لاينهض الأ بالاعتماد على الإمكانات الذاتية بالدرجة الأساس وهذه الإمكانيات تستخدم كمقومات للقدرة وهي تنطوي على جانبين أحدهما مادي والآخر معنوي وهنا يبرز أثر الإرادة السياسية، إذ تشكل الركن المعنوي للقدرة الاقتصادية وهي التي تحفز الدولة على بناء قدرتها بإمكاناتها الذاتية.